

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

منع مجموعة من تجار السمك من مزاوله نشاطهم بسوق السمك بالجملة بميناء طانطان

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يعيش سوق السمك بالجملة بميناء طانطان على وقع بوادر احتقان اجتماعي يلوح في الأفق المنظور، حيث خاض عدد من تجار السمك من شباب مدينة طانطان اعتصاما إنداريا يوم 25 أكتوبر 2024م، احتجاجا على قرار صادر عن السيد مندوب الصيد البحري بطانطان، يقضي بمنع صغار التجار المحتجين من الولوج إلى سوق السمك، بمبرر عدم استيفائهم لشروط جديدة أعلن عنها السيد المندوب تم اعتمادها في القانون الداخلي لسوق السمك بالجملة بطانطان حسب ما صرح به السيد المندوب للمعنيين، والتي تتمثل في إلزام هؤلاء التجار دون غيرهم دفع مبلغ لا يقل عن 10.000.00 درهم في حساب مكتب الصيد البحري قبل إجراء أي عملية شراء في إطار المزايدة التجارية بسوق السمك، إضافة إلى إصدار تعليماته لمستخدمي مكتب الصيد البحري بسوق السمك بمنع أي معاملة تجارية يقوم بها هؤلاء التجار لا تتجاوز صندوق واحد من السمك، وتعتبر هذه القرارات حسب هؤلاء التجار فاقدة للشرعية ولا تستند إلى أي مرجع قانوني وتستهدف إقصاء هؤلاء التجار بشكل تعسفي ومصادرة مصدر كسبهم اليومي، مما يندرج بعواقب وخيمة لا تحمد عقباه بالنظر إلى التداعيات الاجتماعية التي خلفتها قرارات السيد المندوب على وضعية هؤلاء التجار وعوائلهم، في ظل سياق يتسم بالتضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وتفاقم معدلات البطالة على مستوى إقليم طانطان.

وعليه أسألكم السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات التي ستتخذونها لإنصاف 16 من التجار الشباب الذين تم منعهم من مزاوله نشاطهم التجاري بسوق السمك بميناء طانطان من طرف السيد مندوب الصيد البحري.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

الباتول ابلاضي